مجلة كليّة
الدعوة الإسلامية
عشر
مجلّة إسلاميّة - ثقافيّة - جامعة - محكمة تصدر سنويًا
1424 من ميلاد الرسول ﷺ 1995 أفرنجي

إختتام النّبوّة

ظاهرة الشّعراء الكُتّاب في ليبيا

مالم يُذع من المصطلحات النحويّة

مجمل لتاريخ الكنيسة

دلالة الاسم
بين الإفراد والتركيب

د. محمد خليفة الأسود

مقدمة:

يهدف هذا البحث إلى بيان دلالة الاسم في اللغة العربية وذلك بتحليل المفردات والمركبات الإسنادية ذات الدلالة الاسمية وإبراز معنى كل منها. وتُميز دلالة الاسم عن دلالة الفعل بالإفراد أي أن الاسم يدل على ذات مثل «رجل» أو على معنى مثل «فهم» بينما الفعل يدل على معنيين معاً هما: الحدث والزمن وقد أشار النحاة إلى هذه الدلالة إما بالتمثيل وذلك مثل إشارة سيبويه إلى الاسم حيث قال إن الاسم «رجل وفرس» أو بالتحديد مثل تعريف أبي بكر السري له بقوله: «الاسم ما دل على معنى فرد» وللاسم دلالات أخرى لا تخرج عن الإطار الذي وضعه النحاة لها لكنها تحتاج إلى تحليل وتوضيح، من هذه الدلالات والمعاني دلالة المصدر وكونه اسماً للحدث

ودلالة العلم على الشخص أو الجنس واشتراك المعاني في لفظ واحد واشتراك الألفاظ في معنى واحد، كما أن للاسم عندما ينضم إلى غيره دلالة تركيبية اسمية تختلف عن دلالته الإفرادية منها مثلاً دلالة اسم الفاعل عندما يكون منوناً أو غير منون ودلالة الإضافة ودلالة الجملة الاسمية، وسيأخذ هذا البحث مسارين أحدهما تتبع دلالة الاسم في حالة الإفراد والثاني تتبع دلالته في حالة التركيب للوصول إلى استنتاج تظهر فيه دلالة الاسم الإفرادية متبوعة بالأسس العامة لدلالته التركيبية.

أ ـ الإفراد والتركيب في الدراسات اللغوية:

الإفراد مصدر أفرد، وقد ورد في النحو هذا الاصطلاح للدلالة على أنّ اللفظ ليس بمثنى ولا مجموع فقد شرح ابن عقيل بيت ألفية ابن مالك القائل:

وهو لدى التوحيد والتذكير أو سواهما كالفعل فاقفُ ما قفوا

بقوله: فإن رفع النعت ضميراً مستتراً طابق المنعوت... في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع كما يطابق الفعل»[1].

فالإفراد هنا يقابل التثنية والجمع. أما الإفراد في باب المنادى فيوصف به الاسم الذي ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف فالمنادى المفرد نحو: يا خالد ويا خالدان ويا خالدون أما غير المفرد فهو المضاف أو الشبيه بالمضاف نحو: «يا صاحب إحسان» و«يا ذائداً عن الحِمَى؛ ما لحظناه هنا أن المفرد في باب المنادى هو ما لا يقبل التجزئة أما غير المفرد فهو ما يمكن تجزئته وفصل بعض أجزائه عن الآخر وانفصال كل جزء منه بمعنى خاص به، ففي الأمثلة السابقة نجد أن المفرد والمثنى والجمع كلها ألفاظ مفردة لا يمكن تجزئتها وإطلاق اصطلاح كلمة على كل جزء منها ولذلك فقد وصفت بالمفرد في باب النداء، أما العبارات التي لم يطلق عليها اصطلاح المفرد وهي المضاف والشبيه بالمضاف فهي تتكون من كلمتين على الأقل منفصلتين لذلك يمكن تجزئة هذه العبارات مع بقاء معاني الكلمات المركبة منها. وقد استخدم النحاة الإفراد في

(1) شرح ابن عقيل. تحقيق محيي الدين عبد الحميد. حـ 2. ص 193.

هذا المعنى أيضاً عند تناولهم اسم «لا» التي لنفي الجنس فقالوا «لا يخلو اسم «لا» من ثلاثة أحوال أولها: أن يكون مضافاً، ثانيها: أن يكون شبيهاً بالمضاف والمراد به كل اسم تعلق بما بعده. . والحال الثالثة أن يكون مفرداً والمراد به هنا ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف فيدخل فيه المثنى والمجموع»[2].

وقد ذكر النحاة ما يقابل الإفراد بهذا المعنى وهو التركيب ففي باب العلم عند اجتماع الاسم واللقب يقولون إذا اجتمع الاسم واللقب فإما أن يكونا مفردين أو مركبين أو الاسم مركباً واللقب مفرداً أو الاسم مفرداً واللقب مركباً، وقد مثلوا للمفرد بنحو «سعيد أمين» وللمركب بنحو «خالد سيف الله» ونلاحظ هنا أن اللقب «أمين» وهي كلمة واحدة وصفت بأنها لقب مفرد تقابل اللقب المركب وهو: «سيف الله» فالإفراد يوصف به اللفظ عندما لا يمكن فصل أجزائه وإطلاق اصطلاح كلمة عن كل جزء منه أما التركيب فهو اجتماع كلمتين فأكثر مع إمكانية فصل إحداهما على الأخرى واستقلال كل كلمة بمعناها عن الكلمة الأخرى ولا يشترط في هذا التركيب الإفادة لأن المضاف والشبيه بالمضاف يوصفان بأنهما كلام مركب وقد وصف الزمخشري الكلمة بأنها اللفظ المفرد الذي لا يمكن تجزئته حيث قال: «هي اللفظة الدالة على معنى مفرد» ويبين ابن يعيش مراد الزمخشري باللفظ المفرد فيقول: «أن يدل مجموع اللفظ على معنى ولا يدل جزؤه على شيء من معناه ولا على غيره من حيث هو جزء له وذلك نحو «زيد» فهذا اللفظ يدل على المسمى ولو أفردت حرفاً من هذا اللفظ أو حرفين نحو «الزاي» مثلاً لم يدل على معنى البتة»[3] وفي هذا البحث سنستعمل لفظ المفرد بمعناه العام ويشمل المفرد المقابل للتثنية والجمع والمفرد الذي ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف أما المركب فهو الذي يتكون من انضمام كلمة إلى أخرى لزيادة معنى على الدلالة الإفرادية ولو لم يفد فائدة يحسن السكوت عليها.

---

(2) المصدر السابق. حـ 1 ص 396.

(3) شرح المفصل. ابن يعيش. حـ 1 ص 19.

ب ـ أمثلة من دلالة الاسم الإفرادية:

1 ـ العلمية:

يقسم علماء اللغة الألفاظ ذات الدلالة الاسمية إلى أعلام وغيرها فالأعلام تعد ألفاظاً ذات خاصية منفردة عندهم[4] لأن علاقة الدلالة بين العلم ومسماه علاقة وثيقة وواضحة جلية بحيث إنه عندما يذكر لفظ العلم ينصرف المعنى مباشرة إلى مسماه وهذه الصلة الوثيقة الواضحة دعت المفكرين اللغويين قديماً إلى الاعتقاد بأن أصل اللغة الإنسانية بدأ بالأعلام، والمقصود هنا علم الشخص مثل: خالد وسعيد أما علم الجنس فبالرغم من إطلاق اصطلاح العلم عليه إلا أنه لا يدل على شخص بعينه فالعلاقة بين اللفظ ومدلوله فيه غير محددة فعندما نقول «أسد» وهو علم جنس ينصرف إلى نوع الأسود فعندما نقول: «خالد يبحث عن أسد» فإن هذا النوع من العلم لا يتحدد مدلوله في أذهاننا مثل تحدد مدلول علم الشخص في قولنا «خالد يبحث عن سعيد» ولوضوح الدلالة في علم الشخص اتخذ نقطة البداية في دراسة دلالة الاسم الإفرادية ثم ينطلق بعد البحث في دلالة الألفاظ الأخرى التي غالباً ما تشير إلى معان زائدة عما يتبادر منها عند النطق.

2 ـ الحدث وأنواعه ولوازمه:

المصدر اسم يدل على الحدث وقد أطلق عليه سيبويه الحدث الاسميّ عند إشارته إلى صياغة الأفعال حيث قال «الأفعال ألفاظ أخذت من أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع ولما هو كائن لم ينقطع»[5] فالمصدر هو اسم الحدث الذي أخذت منه كل المشتقات عند البصريين والمراد بالحدث المعنى القائم بالغير[6] سواء صدر عنه مثل الكتابة والدخول أو لم يصدر مثل الحُمْرة والبياض.

---

(4) انظر: Semantic theory. Ruth Kmpson. Cambridge. 1977. p 12.

(5) الكتاب سيبويه: حـ 1 تحقيق عبد السلام هارون. ص 12.

(6) التبيان في تعريف الأسماء. أحمد حسن كحيل. حـ 1 ص 20.

والمصدر كذلك يدل على نوعية الحدث من حيث العدد فاسم المرة «جَلْسَةٌ» يدل على أن الحدث وقع مرة واحدة واسم الهيئة يدل على كيفية الحدث «جِلْسَةٌ» «تدل على الكيفية التي جلس بها الشخص المعنيّ»، ومن دلالة المصدر أيضاً الإشارة إلى لوازم الذات أو لوازم المعنى وذلك ما يشير إليه الصرفيون بالمصدر الصناعي فمن المصادر الدالة على لوازم الذات «الإنسانية» و«الوحشية» فالمصدر الأول يدل على ما يلزم الإنسان من التحضر والمعاملة الحسنة والثاني يدل على ما يلزم الوحش من العجرفة والعنف، ومن المصادر الدالة على لوازم المعنى «الاشتراكية» و«الحرية» فالمصدر الأول يدل على ما يلزم معنى الاشتراك من تقسيم الثروة تقسيماً عادلاً والثاني يدل على ما يلزم معنى التحرير من خلاص من كل القيود الجائرة، إذن يمكن اعتبار المصدر اسماً ذا دلالة إفرادية هي: الحدث أو نوعه من حيث العدد والهيئة أو ما يلزم الذات أو المعنى من دلالات متجددة.

3 ـ التذكير والتأنيث:

التذكير والتأنيث معنيان يتصف الاسم بأحدهما وهما من الدلالات الإفرادية حيث إنه لا يستوجب على الاسم أن يكون مركباً ليدل على المذكر أو المؤنث قال ابن يعيش في شرح المفصل: «التذكير والتأنيث معنيان من المعاني فلم يكن بد من دليل عليهما ولما كان المذكر أصلاً والمؤنث فرعاً عليه لم يحتج المذكر إلى علامة لأنه يفهم عند الإطلاق إذ كان الأصل ولما كان التأنيث ثانياً لم يكن بد من علامة تدل عليه»[7] ويمكن تصنيف الاسم المؤنث إلى أربعة أصناف هي:

1 ـ المؤنث الحقيقي وهو ما دل على إنسان أو حيوان مثل فاطمة وناقة.

2 ـ المؤنث المجازي وهو ما عدا ذلك مثل شمس وحرب.

3 ـ المؤنث اللفظي وهو الاسم الذي وضع لمذكر وفيه علامة التأنيث مثل طلحة وزكرياء.

---

(7) شرح المفصل: حـ 5 ص 88.

4 ـ المؤنث المعنوي وهو الاسم الذي يدل على مؤنث ولكن لا تلحقه علامة التأنيث مثل مريم وزينب وسعاد.

وتستخدم التاء للتفريق بين المذكر والمؤنث في الأوصاف المشتركة بينهما مثل قائم وقائمة أما الأوصاف الخاصة بالمؤنث فلا تلحقها التاء مثل: حائض وحائل وكاعب ومعصر وفارك[8] وثيب ومرضع وعانس، وتأتي التاء كذلك للفرق بين المذكر والمؤنث في الجنس نحو امرىء وامرأة ومرء ومرأة قال الله تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي ٱلْمَدِينَةِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا عَن نَّفْسِهِۦ﴾[9] ومن ذلك شيخ وشيخة ورجل ورجلة للمؤنث وأسد وأسدة.

وتدخل التاء العدد للتمييز بين المذكر والمؤنث إلا أنه على عكس المألوف، وعلل ابن يعيش لدخول التاء العدد المذكر وعدم دخولها المؤنث بقوله: «وإنما اختص المذكر بالتاء لأن أصل العدد قبل تعليقه على معدوده أن يكون مؤنثاً بالتاء من ثلاثة وأربعة ونحوهما من أسماء العدد فإذا أردت تعليقه على معدود هو أصل وفرع جعل الأصل للأصل والفرع للفرع فمن أجل ذلك قلت «ثلاثة رجال وأربع نسوة»[10]. وتأتي التاء كذلك لتأكيد التأنيث في الاسم إذا كان هذا الاسم ظاهر التأنيث قبل دخولها عليه فمثلاً ناقة اسم مؤنث مقابل للجمل ونعجة اسم مؤنث مقابل للكبش وهذا التأنيث يعرف حتى بدون دخول التاء على الاسم ولذلك عدت التاء هنا للمبالغة في التأنيث، ومن المبالغة في التأنيث أيضاً دخولها في جمع التكسير لأن جمع التكسير مؤنث ودخول التاء فيه زيادة لتأكيد معنى التأنيث مثل قولهم: حجارة وذكارة وصقورة وخؤولة وعمومة وصياقلة وقشاعمة.

4 ـ التعريف والتنكير:

التعريف والتنكير من معاني الاسم الإفرادية حيث إن تعريف الاسم أو

---

(8) الفارك: المبغضة لزوجها.
قال الجوهري في صحاحه: فرِكَت المرأة زَوجَها تَفْرَكُهُ فَرْكاً، أي أبْغَضَتْهُ فهي فَرُوكٌ وفارِكٌ. وكذلك فَرِكَها زَوْجُها. ولم يسمع هذا في غير الزوجين. الصحاح. مادة «فرك».

(9) سورة يوسف الآية: 30.

(10) شرح المفصل حـ، ص 18.

تنكيره لا يحتاج إلى إسناد وعرف أبو حيان الاسم النكرة بأنه «الموضوع على أن يكون شائعاً في جنسه»[11] وأشار إلى مراتب النكرة بأن أنكر النكرات شيء ثم متحيز ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم ماش ثم ذو رجلين ثم إنسان ثم رجل. أما المعرفة فأشار إليه بأنه الموضوع على أن يخص واحداً من جنسه.

5 ـ التصغير:

التصغير في الاسم من الدلالات الإفرادية ويأتي للمعاني الآتية:

أ ـ تصغير ما يتوهم كبره نحو جبيل وقُصَيْر في جبل وقصر.

ب ـ تحقير ما يتوهم أنه عظيم نحو شويعر وعويلم في تصغير شاعر وعالم.

جـ ـ تقليل ما يتوهم أنه كثير نحو: دريهمات في تصغير دراهم.

د ـ تقريب ما يتوهم بعده نحو: قبيل العصر وفويق الرأس ودوين هذا.

هـ ـ لإفادة الشفقة والتلطف كقولهم: يا بُنيّ وأخيّ.

و ـ لإفادة التعظيم مثل قول الشاعر:

وكل أناس سوف تدخل بينهم دويهية تصفر منها الأنامل

فدويهية تصغير داهية وهي الموت والمقصود من تصغيرها التعظيم.

6 ـ الإتباع:

من الدلالة الإفرادية للاسم أن تتبع الكلمةُ الكلمةَ على وزنها ورويّها لتوكيد معنى الكلمة الأولى، وروي أن بعض العرب سئل عن ذلك فقال: هو شيء نسنِد به كلامنا أي نقويه ومن أمثلة الإتباع قولهم: ساغب لاغب، وهو خب ضب وخراب يباب. وإنما سمي إتباعاً لأن الكلمة الثانية إنما هي تابعة للأولى على وجه التوكيد لها وليس يتكلم بالثانية منفردة.

7 ـ المشترك اللفظي:

المشترك اللفظي هو «اللفظ الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على

---

(11) ارتشاف الضرب من لسان العرب. أبو حيان حـ 1 ص 959.

السواء»[12] مثل لفظ «عين» الذي يعني العين الباصرة وعين الماء وعين المال وعين السحاب والذهب والفضة والكعبة والربيئة، ومن المشترك اللفظي الأضداد مثل إطلاق لفظ «الجون» على البياض والسواد.

8 ـ الترادف:

ويطلق على الألفاظ الدالة على شيء واحد باعتبار واحد ومن أمثلة المترادف الإنسان والبشر والحنطة والبرُّ والفرق بينه وبين التوكيد أن أحد المترادفين يفيد ما يفيده الآخر وفي التوكيد يفيد الثاني تقوية الأول.

9 ـ تبادل الدلالة بين أوزان الأسماء:

يأتي فعيل بمعنى مفعول نحو قتيل بمعنى مقتول وجريح بمعنى مجروح ويأتي فاعل بمعنى مفعول نحو قول الله تعالى «عيشة راضية» أي مرضي عنها ويأتي فعول بمعنى فاعل نحو صبور بمعنى صابر.

جـ ـ دلالة الاسم التركيبية:

روي عن الكسائي أنه سأل أبا يوسف في حضرة الرشيد حين ذم النحو: ما تقول في رجل قال لرجل «أنا قاتل غلامِك» وقال الآخر «أنا قاتِلٌ غلامَك» أيهما كنت تأخذه وكان أبو يوسف قاضي القضاة في عهد الرشيد ـ فأجاب آخذهما جميعاً، فقال له الرشيد: أخطأت وكان له علم بالعربية فاستحيا وقال: كيف ذلك؟ قال الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال: «أنا قاتل غلامِك» بالإضافة لأنه فعل ماضٍ وأما الذي قال: «أنا قاتلٌ غلامَك» بالنصب فلا يؤخذ لأنه مستقبل لم يكن بعد كما قال الله عز وجل: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّى فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ فهذه الحادثة تبرز لنا أهمية التمييز بين دلالة ومعنى الاسم في حالاته المختلفة فالذي سأله الكسائي لم يوفق في معرفة الفروق الدقيقة بين معاني اسم الفاعل فهو قد يكون اسماً مفرداً لا يدل على مسمى مفرد مثل أن نسمي شخصاً «بخالد» فهذه المفردة لا تدل إلا على الذات التي سميت بها أما في قول الكسائي «أنا قاتل غلامِك» فهذه المفردة

(12) المزهر في علوم اللغة وأنواعها. السيوطي. حـ 1 ص 369.

وهي اسم فاعل قد تغيرت من الإفراد إلى التركيب واكتسبت معنًى تركيبياً بالإضافة إلى معناها الأول وهذا المعنى التركيبي هو الدلالة على الزمن الماضي وتدل عليه عندما تكون خالية من التنوين أما عندما تكون منونة فإنها تفيد الاستقبال. وقد نبه النحاة إلى أن اسم الفاعل عندما يكون عاملاً لا يخلو إما أن يكون منوناً أو غير منون فإذا كان منوناً دل على الاستقبال وإذا كان غير منون دل على المضي أما عندما يكون اسم الفاعل غير عامل ودال على ذات فيسمونه «العلم» مثل «خالد» و«ناصر» ومعنى اسم الفاعل عندما يكون عاملاً هو ما نقصده بالمعنى التركيبي في الاسم.

هذا والدلالات التركيبية الاسمية لا يمكن حصرها كما أن الجمل لا يمكن أن تحصر إذ إنها الدالة على المعاني والمعاني غير منتهية، نقل السيوطي عن الفخر الرازي قوله «لا يجب أن يكون لكل معنى لفظ لأن المعاني التي يمكن أن تعقل لا تتناهى والألفاظ متناهية لأنها مركبة من الحروف والحروف متناهية والمركب من المتناهي متناه والمتناهي لا يضبط ما لا يتناهى. . . فالمعاني منها ما تكثر الحاجة إليه فلا يخلو عن الألفاظ لأن الداعي إلى وضع الألفاظ لها حاصل والمانع زائل فيجب الوضع والتي تندر الحاجة إليه يجوز أن يكون لها لفظ وألا يكون»[13].

وقد أشار الباحث اللغوي الشهير «تشومسكي» إلى هذه الفكرة في كتابه التراكيب اللغوية 1965 «Syntactic structure» حيث قال «إن الفكرة التي يعتمد عليها هذا المنهج ـ يقصد المنهج التوليدي التحويلي ـ قد قدمت منذ قرن مضى من طرف الباحث وليم ڤولد همبلد في كتابه «مقدمة علم اللغة العام» 1836 م حيث أشار إلى أن اللغة تبدأ بشيء محدود وتستعمله استعمالاً غير محدود والاستعمال غير المحدود يكون في التراكيب وهي الجمل فالجمل في أي لغة لا يمكن حصرها»[14] ومن ذلك التراكيب الاسمية فهي لا يمكن

---

(13) المزهر في علوم اللغة وأنواعها. السيوطي. حـ 1 ص 97.

(14) انظر: Aspects of the theory of syntax.

Noam chomsky, 1965. p.v.

حصرها ولكن يمكن تقديم نماذج لها وأوضح نماذج للدلالة التركيبية الاسمية: الإضافة والجملة الاسمية.

1 ـ الإضافة:

الإضافة تركيب اسمي يدل على معنى مستفاد من انضمام كلمة إلى كلمة أخرى ولا يتم المعنى إلا بهذا الانضمام، وإضافة الاسم إلى اسم جامد غيره غالباً ما تكون بمعنى اللام وهي «لام الملك والاختصاص» مثل «كتاب خالد» أي كتاب لخالد وتكون بمعنى «من» وهي الإضافة الدالة على الظرفية وذلك إذا كان المضاف إليه ظرفاً للمضاف مثل: «أرهقني سفر البر» وتدل هذه الإضافة على تقليل شيوع النكرة في المضاف إذا كان المضاف إليه نكرة أو على تعريف المضاف إذا كان المضاف إليه معرفة فالأول نحو: «قلم طالبة» والثاني نحو: «ثوب سعيد».

والنوع الثاني من أنواع الإضافة هو إضافة المشتق إلى معموله وهي التي يسميها النحاة إضافة غير محضة مثل قولنا هذا ناصر المظلوم «فناصر المظلوم» إضافة تدل على وقوع الحدث في الماضي أي بمعنى أن الشخص قد نصر المظلوم، هذا بخلاف ما إذا نون الاسم الأول فإنه يدل على الاستقبال نحو: «هذا ناصر للمظلوم» وحينئذ لا يكون مضافاً.

2 ـ الجملة الاسمية:

بَيَّنَ ابن هشام الجملة بقوله: «والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كـ«قام زيد» والمبتدأ وخبره كـ«زيد قائم» وما كان بمنزلة أحدهما نحو «ضُرِب اللص» و«أقائم الزيدان» و«كان زيد قائماً» و«ظننته قائماً» وعرف الجملة الاسمية بأنها «التي صُدِّرَتْ باسم»[15] فالجملة الاسمية من حيث التركيب هي التي تصدر باسم نحو قولهم: «رأس الحكمة مخافة الله» أما دلالتها ومعناها فهو وصف المبتدأ بالخبر وهذا الوصف ثابت للمبتدأ في الحال ومستمر من الحال إلى

(15) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. ابن هشام ص 376.

الاستقبال فعندما نقول «خالد مدرس» فإن التدريس لخالد ثابت الآن وقد يستمر حتى في المستقبل وهذا هو معنى ودلالة الجملة الاسمية عندما تكون مجردة من النواسخ أما عندما تقترن بالنواسخ فكل ناسخ يضيف إلى الجملة الاسمية معنى زائداً على معناها الأصلي.

فالفعل الناسخ «كان» مؤشر زمني للجملة الاسمية فتدل معه عند الإطلاق على الزمن الماضي وعندما يكون هذا الفعل في المضارع تدل الجملة كلها على الاستقبال كما أن بعض أخوات كان يدل على تجدد الحدث بالنسبة لاسمها فعندما نقول «أصبح خالدٌ مدرساً» أو «أضحى الأستاذ مشغولاً» أو «صار الطين خزفاً» فإن هذه الأوصاف وهي أخبارها قد تجددت على الاسم واتصف بها بعد أن كان خالياً منها كما أن الأفعال «ما زال وما دام، وما انفك» تدل على استقرارية الوصف بالنسبة للمبتدأ «الاسم».

كما أن الحروف الناسخة تضيف إلى الجملة الاسمية معاني مثل التوكيد في «إن» والتمني في «ليت» والتشبيه في «كأن» والترجي في «لعل» والاستدراك في «لكن» وكذلك أفعال المقاربة تضيف الحدث إلى الجملة الاسمية وتجدده «فكاد» تدل على اقتراب الحدث وأفعال الشروع مثل «أخذ» تدل على بداية الحدث فلو تتبعنا دلالة كل ناسخ مع الجملة الاسمية لطال بنا الحديث ومرادنا هنا التنبية فقط على أن الجملة الاسمية والتركيب الاسمي لهما دلالة تؤخذ من إسناد الوصف إلى الاسم مجتمعين أو بإضافة الناسخ إليها. فأكثر ما تدل عليه الجملة التأكيد أو العناية بالمخبر عنه، فقد لحظ الشاطبي عند حديثه عن دلالة الألفاظ بأن ابتداء الكلام بالجملة الفعلية فنقول مثلاً:

قام خالد. = ابتداء الإخبار وليس هناك عناية بالمخبر عنه.

خالد قام. = يقدم الاسم للعناية بالمخبر عنه.

إن خالداً قام. = جواب لسائل أو من هو منزل منزلة ذلك.

والله إن خالداً قام. = جواب المنكر لقيامه[16].

فهذه الجمل كلها فيها معنى التوكيد وهو جوهر معنى الجملة الاسمية.

---

(16) الموافقات. للشاطبي. تحقيق محي الدين عبد الحميد ـ القاهرة ـ 1969، ص 46 ـ 47.

الاستنتاج

بعد عرضنا لمعاني الألفاظ المفردة والمركبات الإسنادية الاسمية تبين لنا أنه يمكن تصنيف دلالاتها إلى صنفين أساسيين هما:

أولاً: الدلالات الإفرادية الاسمية:

1 ـ العلمية.

2 ـ الحدث ولوازم الذات أو المعنى.

3 ـ التذكير والتأنيث.

4 ـ التعريف والتنكير.

5 ـ التصغير والتحقير والتعظيم.

6 ـ المشترك اللفظي والتضاد.

7 ـ الترادف.

8 ـ الإتباع.

9 ـ تبادل الدلالة بين أوزان الأسماء.

ثانياً: دلالة المركبات الإسنادية الاسمية:

1 ـ الملكية أو البيان أو الظرفية أوالدلالة على الماضي أو المستقبل وكل ذلك في الإضافة بنوعيها المحضة وغير المحضة.

2 ـ الدلالة على إثبات الوصف للمبتدأ في الحال والاستقبال وذلك في الجملة الاسمية.

3 ـ الدلالة على ما يقتضيه الناسخ الداخل على الجملة الاسمية «فكان» مثلاً مؤشر زمني في الجملة الاسمية يخلصها إما للمضي فقط إذا كان الفعل الناسخ ماضياً أو إلى الاستقبال إذا كان الفعل الناسخ مضارعاً و«كاد» تضيف إلى الجملة الاسمية معنى قرب الحدث كما أن «إن» تضيف معنى التوكيد، وخلاصة القول أن كل ناسخ يضيف معنى دلالياً للجملة الاسمية إضافة إلى معناها الأصلي.